واقع المجتمع المدني في ظل العصبية القبلية
(تحديات ورهانات)

أ. بوسعيد أحمد

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
aboussaid77@yahoo.fr

الملخص:

إن من أهم الإشكاليات التي تطرح في الفكر السياسي الجزائري بصفة خاصة إشكالية العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني التي تدعوا إلى النهوض بهذا المجتمع ومواكبة التحديات الراهنة وإعطاء المجتمع صبغة حداثية تتماشى ومتطلبات المرحلة بمواكبة التغيرات السريعة التي مست جميع جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية....إلخ، وبين العصبية القبلية التي تدعوا من خلال خطاباتها إلى تعطيل جميع هذه الجهود بالدعوة من جهة إلى الانتماء القبلي، والتشبث بالأصالة وعدم الانسياق مع متطلبات المعاصرة، ومن جهة أخرى إلى الحزبية القبلية لأغراض شخصية ضيقة مما جعلها تخرج عن مسارها الاجتماعي الذي هو أساس وجودها. من أجل هذا سنحاول في هذه الدراسة التركيز على أهم التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني أمام تنامي ظاهرة العصبية القبلية وتفشيها في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، القبيلة ، العصبية القبلي.

The reality of the civil instability under tribalism (challenges and stakes)

Abstract

One of the main problems that arises in the Algerian political thought in particular is the problematic between civil society institutions which call to the promotion of this society and to keep up with the current challenges, as well as to give this society a modern touch, which goes hand in hand with the community demands to keep up with the rapid changes that have touched all aspects of life political, economic, social and cultural… etc. and tribalism which urge through its specks to ruin these efforts by the asking one hand to tribal affiliation, and to cling to the authenticity, and not to be driven with the contemporary requirements' .and on the other hand to the

tribal partisan for personal narrow objects making it derailed from its social trajectory which is essential its existence. for all that ,we are trying in this study to focus on the most important challenge facing civil society institution in front of the growth of the phenomenon of tribalism and its spread in the Algerian society

Key words: civil society, tribe, tribalism.

المجتمع المدني في ظل العصبية القبلية.

بعد الاختفاء النسبي لظاهرة القبيلة والقبلية في نهاية القرن 20 وبداية القرن الواحد والعشرين، وبعد التحولات العميقة التي شهدها العالم بصفة عامة، والعالم العربي بصفة خاصة، ودخول هذا الأخير في المنظومة العالمية تحت غطاء العولمة، التي جعلت هذا العالم قرية صغيرة تتواصل فيها الأمم، وتتقارب جغرافيتها وتتفاعل فيما بينها، مسخرة في ذلك مختلف الوسائل التواصلية من تكنولوجيا عالية، وأجهزة سمعية وبصرية أسرع من البرق، سهلت الحياة والتنقل لبني البشر وساعدته على تجاوز الصعاب لم يكن من السهل القريب تجاوزها وظهور مصطلحات لم تكن بالأمس من الأساسيات، لتوفير الراحة والطمأنينة والدفاع عن حقوق أفراد المجتمع الذين يعتبرون المكون الأساسي والوحيد للتفاعلات الاجتماعية التي من خلالها وبها يتم بناء مجتمع مدني قائم على الحوار والتسامح وكل قيم المواطنة التي تجعل من هذا المجتمع مجتمعا يواكب متطلبات المرحلة الراهنة.

فالملاحظ وخصوصا في السنوات الأخيرة في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة ظهور ظاهرة القبلية والعودة إلى منظومة القبيلة والتعصب، والانتماء القبلي الذي ما فتأ أن يأفل حتى ظهر من جديد ، وهذا ما لوحظ جليا بعد ثورات الربيع العربي وخاصة في "تونس" و"ليبيا". اللاتان شهدتا ثورتان شعبيتان تم فيها تغيير النظام السياسي بطرق سلمية، تحولت فيما بعد إلى اصطدام عسكري بين طوائف متعددة وقبائل متناحرة فيما بينها. وكأننا عدنا بالزمن إلى الوراء قرون عدة، رغم النداءات الصارخة عن طريق منظمات المجتمع المدني والدولي (من أحزاب وجمعيات ومنظمات..) للعودة إلى طاولة الحوار والتشاور. في حين نجد أن نداءات أخرى خرجت للعلن تدعوا إلى الحزبية والقبلية والمصالح الضيقة، لأغراض شخصية وفئوية محدودة.

أما عن مجتمعنا الجزائري الذي عاش ربيعا عربيا مبكرا حوالي عقدا من الزمن شهد نفس التطورات والتحولات التي أدت بالمجتمع إلى حافة الهلاك لولا تدارك الموقف، وتدخل

الحكمة والعقل وإنقاذ هذا البلد من الانهيار والتصدع، وذلك بفضل السياسات الحكيمة ، وجمع شمل هذه الأمة تحت راية واحدة بعد ما فرقتها الحزبية، والمصالح القبلية، والتعصب للمذاهب والآراء، رغم النداءات الصارخة من طرف الجميع، وخاصة مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية نزيهة، وجمعيات باختلاف انتماءاتها ونشاطاتها وتوجهاتها.

فالتساؤل المطروح:

ما هو واقع مؤسسات المجتمع المدني في ظل تنامي ظاهرة العصبية القبلية وما هي أهم التحديات التي تواجهها، وأهم الرهانات المطروحة؟.

تحديد المفاهيم:

المجتمع المدني:

إن الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان لم يكن وليد اللحظة. بل هيئته ظروف كثيرة ومر على مراحل عدة ابتداء من الثورات الشعبية التي قامت على تحرر هذا الأخير من تبعيات السلطات الدكتاتورية، والإقطاعية والدينية التي شهدها العالم الغربي، وخاصة الأوروبي عامة ابتداء بعصر النهضة مرورا بعصر الأنوار وصولا إلى "الثورة الفرنسية "(1789-1799) التي أسست اللبنات الأولى لبناء مجتمع مدني قائم على العدالة والحرية والمساواة.

فالمجتمع المدني كما هو معلوم مصطلح غربي ظهر في الغرب ولم يكن له مكان في القاموس العربي أو الفكر العربي إلا في بداية الثمانينات. حيث بدأ هذا المفهوم يتبلور ويخرج إلى العلن عن طريق الاحتكاك بالمجتمعات الأوروبية والتأثر بالفلسفات الغربية والإعلام ووسائطه المتعددة، ونداءات بعض المفكرين العرب المحسوبين على التيار التحرري، الليبيرالي، لذلك يعتبر حديث النشأة مقارنة بالمجتمع الغربي الذي يعتبر المؤسس الحقيقي له. وما كانت أفكار توماس هوبس "Thomas Hobbes" (1588- 1679)، وجون جاك روسو "J.J.Rousseau" (1712- 1778) وجون لوك "Jean Locke" (1630-1704) وأنطونيو غرامسي "Antonio Gramses" (1891- 1937)... من المفكرين الغربيين الذين اهتموا بهذا المصطلح إلا تجسيدا لعمق هذا الأخير في المجتمع الغربي بعد صراعات عنيفة من الإقطاع والكنيسة بسبب العلاقة بين الكنيسة والمجتمع والدولة والكنيسة والملكية المطلقة التي سادت أوروبا في القرون الوسطى ما انجر عنها من تهميش للإنسان وإنسانيته، ومن أجل ذلك أصبح الإنسان يفكر في طرق جديدة للعيش تقوم على أساس

احترام الإنسان لأخيه الإنسان، وبالتالي تلزم هذا الأخير على الاحترام المتبادل والمطالبة بحقوقه السياسية والمدنية والاجتماعية، والقيام بواجباته. من هنا بدأت بوادر الاهتمام بالمجتمع المدني وبمؤسساته "جمعيات، نوادي، نقابات، اتحاديات، أحزاب..." التي مهدت لبناء مجتمع ديمقراطي تشاوري، يشارك فيه الجميع وبدون تمييز، ولا إقصاء ولا تعصب لمذهب أو حزب، وبالتالي تعددت التعريفات للمجتمع المدني وذلك حسب التوجهات والنظريات التي فسرته، وخاصة مع التطورات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتشار ظاهرة المجتمع المدني، وزيادة المنظمات العاملة في هذا المجال وتنوع الاختصاص والأنشطة التي تنوعت بتنوع النشاط الإنساني في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقضايا المرأة وحقوق الإنسان...إلخ. ونكتفي ببعض التعريفات التي نراها تفيدنا في بحثنا هذا، فيرى المؤرخ التونسي "الحبيب الجنحاني" بأن المجتمع المدني مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر ويتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة" [1]. إذن المجتمع المدني الهدف الأسمى له هو خدمة الصالح العام، والرقي بالفرد إلى حياة كريمة، والدفاع عن مصالحه، فهو مؤسسة مستقلة نسبيا، لا يتم التحكم فيها من طرف الدولة خاصة ما يخص الجانب الإنساني من مساعدات وإعانات...إلخ التي تمس بالدرجة الأولى الفئات المعوزة والدفاع عن حقوقها.

من وجهة نظر أخرى يرى البعض أن المجتمع المدني "هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السليمة للاختلافات والتسامح وقبول الآخر." [2]

ونجد في معظم التعاريف التي عرفت المجتمع المدني مفهوم استقلالية هذا الأخير عن الدولة. فالاستقلالية النسبية للمجتمع المدني عن الدولة لا يعني إضعاف الدولة أو وجود سلطة موازية لها خارجة عن نطاقها، بالعكس فالمجتمع المدني القوي ما هو إلا تعبيرا عن قوة الدولة ومؤسساتها، وهو ما يزيد من فعالية هذا المجتمع وتدعيم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفاهية المواطن، وغياب مجتمع مدني قوي

ودولة قوية أو غياب أحدهما هذا يعني بكل تأكيد وجود تسلط سياسي أو استبداد، ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار. " فالدولة القوية هي التي تقوم بمهامها وتبني المؤسسات التي تستطيع أن تقوم بواجبات الدولة، وبيروقراطيتها التي تضمن سيادة القانون والحريات، وهذه بدورها أساسية لازدهار المجتمع المدني وهي التي تحدد الضوابط والفواصل بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني" [3].

إذن مفهوم المجتمع المدني وكما سبق وأن قيل تعددت تعاريفه وفقا للتوجهات والتوظيفات التي وظف فيها، منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية..إلخ والتعريف الأكثر شيوعا وجامعا لهذا المفهوم، والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين في جميع التخصصات هو الذي ينظر للمجتمع المدني باعتباره "شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السليمة للخلافات والصراعات" [4].

إذن فالمجتمع المدني عبارة عن تنظيم تطوعي حر، يربط المواطن بالدولة وذلك لتحقيق مصالحه المادية والمعنوية، والدفاع عن هذه المصالح في إطار الاحترام المتبادل والالتزام بالقيم المتعارف عليها مجتمعيا، وقبول الرأي والرأي الآخر من جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع بهدف النهوض بهذا الأخير إلى التقدم والازدهار في جميع ميادين الحياة المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، ...إلخ.

المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر.

كما سبق ذكره أن مفهوم "المجتمع المدني" كمفهوم تربى وترعرع في أحضان الثقافة الغربية وخاصة الأوروبية بعد مخاض عسير بين الكنيسة والدولة، ويعتبر حديث النشأة بالنسبة للفكر العربي المعاصر حيث لم يظهر إلا في بداية السبعينات من القرن الماضي كإرهاصات أولى لتبلور هذا المفهوم في أوساط الطبقة السياسية والمثقفة. لذلك تضاربت وجهات النظر في المواقف تجاه هذا المفهوم (المجتمع المدني).

الموقف الأول: يقول بوجود المجتمع المدني في الوطن العربي مع بعض التحفظات.

- الموقف الثاني: يقول بعدم وجود المجتمع المدني في الخبرة والفكر العربيين وحججهم في ذلك ما يلي:

- رفض مفهوم المجتمع المدني لمعناه الحديث، لأنه مرتبط أساسا بتجربة اجتماعية مغايرة هي تجربة المجتمع الغربي الصناعي الرأسمالي، الذي عرف مجموعة من التحولات والمظاهر لم يعرفها الواقع العربي، وبالتالي فمن الصعب الحديث عن قيام مجتمع مدني عربي على النحو الموجود في النسق الغربي".

- عدم تأسيس دولة حديثة ملتحمة بمجتمعها، كما أن تفكك أواصر المجتمع التقليدي لم يعقبه تكوين مجتمع مدني حقيقي، يكون بمثابة الأساس الاجتماعي للدولة و الركيزة الأساسية للديمقراطية." [5]

- يعتبر البعض أن مفهوم "المجتمع المدني" مرادف " لمجتمع الأهالي" معللين ذلك بأنه يستحيل إعادة إنتاج مجتمعا مدنيا بصيغته الغربية في الوطن العربي الذي تختلف فيه الثقافات والعادات والقيم والتاريخ والجغرافيا، والحضارة والدين، كل هذه العوامل وأخرى جعلت من مجتمع الأهالي مفهوما قريبا عربيا عنه من "المجتمع المدني" مؤكدين في ذلك على أن "الجمعيات والثقافات والتكوينات العشائرية والقبلية والطائفية والعائلية جميعها من ميدان المجتمع المدني. ومن ثم فلا مجال للتمييز بين المفهومين. إذ بالرغم لما يمكن أن يقدمه هذا التمييز من وسيلة لإنكار شرعية، وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية والطائفية، فإنه يحول دون فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع المدني. في نفس الوقت رأى آخرون عكس ذلك، واعتبروا المصطلح مرادفا غير مناسب للمجتمع المدني. خاصة وأنه يحمل مكونات قرابيه تقليدية." [6]

وظائف وأدوار المجتمع المدني:

للمجتمع المدني وظائف وأدوار عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التوصل إلى الإجابة على تساؤلات عديدة استعصت على الحل منذ زمن بعيد وخاصة منها الاجتماعية.
- المشاركة في القرارات المصيرية للأمة وحرية التعبير عن الرأي.
- المشاركة السياسية الفردية والجماعية الفعالة التي تخدم المجتمع.
- تنمية روح المواطنة والانتماء.

- المساهمة في التنمية المحلية، وتوفير المساعدة للمحتاجين.
- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع.
- التنشئة السياسية والاجتماعية للأفراد "فانضمام الفرد لعضوية جماعة معينة يؤثر في نفسيته، وينمي فيه الشعور الجماعي الذي يستمد منه ميلا نحو المشاركة العامة، والتضحية في سبيل الجماعة، وهي شروط نفسية ضرورية لصحة المجتمع ككل" [7]
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية و مكافحة الفساد.

خصائص المجتمع المدني:

يرى عالم السياسة الأمريكي "صامويل هانتجتون" "S.Huntington" هناك أربع خصائص للمجتمع المدني أساسية "وخصائص المجتمع المدني أربعة، تضم كل خاصية مؤشرات فرعية تساهم في تعميق الدراسة وهي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود، الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، التعقد في مقابل الضعف التنظيمي والتجانس في مقابل الانقسام". [8]

فالشرح الموجز لهذه الخصائص الأربعة حسب "صامويل هانتجتون" كالآتي.

1- القدرة على التكيف معناها إمكانية التأقلم مع البيئة المحيطة.

2- الاستقلال: والمقصود به، عدم التبعية لمؤسسة أخرى أو جماعة، بمعنى الحرية التامة للمؤسسة ولذلك تكتسب الثقة في النفس وتؤسس علاقات اجتماعية قوية بين أفرادها.

3- التجانس: عدم وجود صراعات داخل المؤسسة، وحل النزاعات بطرق سلمية وعلمية بعيدة عن التشبث بالآراء والتعصب للمذاهب.

4- التعقد: ويقصد به تعدد هيئات مؤسسة المجتمع المدني من حيث هياكلها التنظيمية، وتحقيق أكبر انتشار جغرافي واسع داخل المجتمع التي تمارس نشاطها فيه، وبالتالي زيادة شعبتها وتعقد مهامها وتوسع مجال عملها، وعمل وحداتها الفرعية، وبالتالي ضمان ولاء أعضائها والمحافظة على وجودها من الاندثار.

القبيلة والقبلية في المجتمع العربي المعاصر:

بالرغم من التقدم التكنولوجي والعلمي الكبير الذي شهده العالم عامة، والوطن العربي خاصة، وبالرغم كذلك من وجود عولمة شبه كاملة حول كل ما يجري في العالم في لحظته وتاريخه، إلا أن مظاهر القبيلة والعشيرة ما زالت تفرض وجودها بقوة في المجتمعات العربية

نظرا لتأصل هذا المفهوم (القبيلة) في الثقافة الاجتماعية العربية واعتباره مكونا عميقا لها، فالأفراد والجماعات يتقبلون تأثيرها ويتبنون مفاهيمها وقيمها، وعاداتها وكل ما له صلة بالقبيلة وعاداتها بنسب متفاوتة، ولكن حاضرة: " فقيم العشيرة لا تزال حاضرة في وجدان الفرد وممارساته، ولا تزال رافدا شبه أساس في معاملاته ولذلك يصفها "غيرتز" بالولاءات الوشائية (primordial Sentiments)" [9]

فالقبيلة ما زالت إلى حد اللحظة حاضرة في الضمير الجمعي للأفراد ولها تأثيراتها وحضورها اللافت على جميع المستويات الاجتماعية، السياسية، الدينية، فما هي هذه القبيلة وما هي أهم تأثيراتها على المستويات المذكورة؟

للقبيلة تعريفات عدة ومقاربات تابعة لتوجهات أصحابها. فنكتفي بذكر أهم التعريفات التي عرفت بها القبيلة، فالموسوعة العربية الميسرة ترى أن "القبيلة مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم" وقد عرف "جواد علي" القبيلة بأنها جماعة من الناس ينتمون حقيقة أو وهما، إلى أصل مشترك ويشعرون بانتسابهم إلى أب أو جد أعلى.

ويرتبط التعريف العربي للقبيلة عادة بعلم الإنساب الذي اشتهروا به، لذلك فقد حصروا انقساماتها في بناء تدريجي تنازلي: الجدم- الجمهور- الشعب- القبيلة العمارة- البطن- الفخذ- العشيرة- الفصيلة- الرهط" [10].

يرى بن منظور في لسان العرب" واشتق الزجاح القبائل من قبائل الشجرة أي أغصانها، ويقال قبائل من الطير أي أصناف وكل صنف منها قبيلة". [11]

فالقبيلة تكون قوية بمقدار تمثيلها بين القبائل وقوتها تكمن في عصبيتها، فكلما اشتدت العصبية القبلية كلما صمدت هذه القبيلة أمام التحديات التي تواجهها، وكلما قلت وأفلت هذه العصبية ذهب ريحها وضعفت وتشرذمت أمام القبائل الأخرى المنافسة لها. من خلال هذا نستنتج إذن أن العصبية هي المحرك الأساسي في عملية القوة والنفوذ، والضعف والأفول لأي قبيلة كانت ومهما انتسابها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالتحديات التي تواجهها القبيلة في العصر الحديث كبيرة مقارنة بما مضى، وقد خضعت هذه البنية القبلية إلى تغيرات كبيرة على مستوى الانتماء بين التحولات التي فرضتها الحياة العصرية، ودخول العالم في العولمة التي جعلت من هذا العالم قرية صغيرة تتعارف فيها جميع الأجناس باختلاف

ألسنتهم وألوانهم. فالواقع الجزائري لا يخلو من مثل هذه الظواهر القبلية مثله مثل باقي الدول العربية خاصة بعد التفتح التي شهدته الجزائر على جميع الميادين، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية، وأصبح الفرد أكثر فردانية من ذي قبل، تجد أن هناك مفارقة في واقعه والعودة إلى التشبث بقيم قبائلية بالية مر عليها الزمن. ويظهر ذلك جليا في مناسبات عدة. مثل الانتخابات، نشوب الصراعات، الأفراح، الأحزان.. إلخ

من الظواهر الاجتماعية المختلفة التي يرى فيها الفاعلون في ميدان القبيلة مناسبة لإعادة تشكيل وبناء ما تم هدمه، وتذكير المنتمون إليها بالعواقب التي تنجر عن هذا التصدع الواقع في قلب هذا الكيان (القبيلة). ورغم كل هذه التحولات والتناقضات الحاصلة في بنية القبيلة، إلا أن الملاحظ لهذه الأخيرة استطاعتها المحافظة والتأقلم مع المستجدات، وبذلك كسبت نوعا من الحرية والاستقلالية والتضامن الداخلي بين أفرادها من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت هذه الرابطة (الرابطة القبلية)، مجرد رابطة نفسية يعود إليها الفرد والجماعة في المناسبات المختلفة وليس لها تأثير عليه، وبالتالي ضعفت التأثيرات التي توحي بتفكك هذه الرابطة الاجتماعية والنفسية.

من خلال هذين الطرحين الأول والثاني المتناقضين على مستوى القراءة والمتفقين على مستوى التطبيق يمكن القول أن القبيلة في الجزائر ما زال لها حضور قوي داخل التجمعات وخاصة التقليدية منها.

العصبية القبلية: الإنسان اجتماعي بطبعه ، وبذلك هو مدني بالطبع يميل إلى الاجتماع مع أخيه الإنسان، ولا تستقيم أحواله إلا بهذا الاجتماع مع غيره من بني جنسه للعيش في سلام وأمان، وهذا الاجتماع ضروري لتأمين وجوده بالتعاون من أجل الغذاء، الذي يعتبر المحدد الرئيسي لبقائه واستمراره، وصد العدوان عليه حسب تعبير عبد الرحمان ابن خلدون(1332- 1406)، لذلك نجد هذا الإنسان يميل إلى ربط علاقات اجتماعية، واقتصادية ودينية مع أخيه الإنسان لزيادة وتقوية الرابطة العصبية بينهما، والدفاع عنه، وهذا يعتبر من المبادئ والميثاقات المتعارف عليها والمتعاقد عليها لحصول هذه الولاءات ولا تتم هذه العصبية إلا بها، ويعتبر حق طبيعي في نظر الفاعلين الأساسين في القبيلة، وتختلف هذه في أهل البدو، عنهم في الحضر (المدينة) كما يختلف صد العدوان عن الأفراد بعضهم على بعض، أو على الدولة من خطر خارجي باختلاف الوازع في البادية أو في المدينة "وهذا ما

أقره بن خلدون إذ يقول" ... فأما المدن والأمصار فعدوان الناس بعضهم على بعض تدفعه الحكام والدولة بما قبضوا على أيدي من تحتهم من الكافة أن يمتد بعضهم على بعض. أو يعدو عليه، فإنهم مكبوحين بحكمة القهر والسلطان عن التظالم، إلا إذا كان ذلك عن الحاكم نفسه. وأما العدوان الذي من خارج المدينة فيدفعه سياج الأسوار عند الغفلة أو الغرة ليلا، أو العجز عن المقاومة نهارا، أو يدفعه زياد الحامية من أعوان الدولة عند الاستعداد والمقاومة. هذا فيما يتعلق بالوازع في العمران الحضري. وأما أحياء البدو فيزع بعضهم على بعض مشايخهم وكباؤهم بما وقر في نفوس الكافة لهم من الوقار والتجلة. وأما حللهم فإنما يذود عنها من خارج حامية الحي من أنجادهم وفتيانهم المعروفين بالشجاعة فيهم. ولا يصدق دفاعهم و ذياءهم إلا إذا كانوا عصبية وأهل نسب واحد لأنهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم، إذ نصرة كل واحد، نسبة وعصبيته لهم." [12]

فالشاهد من قول بن خلدون أن العصبية تعتبر المحرك الأساسي في صد العدوان الخارجي أو الداخلي، كما يلعب كذلك النسب دورا محوريا في ذلك خاصة النسب الواحد. فاجتماع العصبية والنسب تزيد قوة الأفراد ويدافعون عن موطنهم، وتشتد شوكتهم، فالنصرة إذن لا تتم إلا بالنسب والعصبية وهذا من ركائز القبيلة ومقوماتها فالتاريخ الإسلامي حسب ابن خلدون تاريخ عصبيات ونسب.

قال الله تعالى في سورة يوسف: " قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ " سورة يوسف الآية 14.

المقصود بالعصبة حسب ما اتفقت عليه التفاسير هي الجماعة. ولها تأويلات عديدة جماعة قوية، وعددها كبير، فيتحقق بذلك العصبية والعصبة والنسب وهما من المؤشرات القوية على عدم التصدع والضعف، والتعصب هو شعور الفرد بأنه جزء لا يتجزأ من العصبة التي ينتمي إليها.

فالعصبية القبلية لعبت دورا هاما في تكوين الدول في التاريخ العربي الإسلامي، فلا نستطيع أن نجد دولة في طور نشأتها لم تقم على أساس قبلي. "لقد كانت القبيلة هي الوحدة الاجتماعية التي يقوم عليها كيان المجتمع في شمال إفريقيا، ومن ثمة فإن الأسرة الحاكمة لابد أن تكون ذات طابع قبلي أكيد: إما قبيلة معينة، أو فرقا منها، أو مجموعة قبائل متحالفة. وهذا يعني ضرورة أن القوة التي تستند عليها هذه الأسرة أو تلك في استلائها على السلطة

لابد أن تكون نابعة عن طبيعة المجتمع القبلي نفسه، وليست هذه القوة إلا "العصبية ذاتها." [13]

فالعصبية في المفهوم اللغوي لها حسب تأويل وشرح "محمد عابد الجابري" لم تكن مفهوما ومصطلحا خلدونيا، بل كانت شائعة الاستعمال في اللغة العربية وخاصة بعد مجيئ الإسلام، الذي أعطاها معنى التنازع والفرقة والاعتداء بالأنساب على عكس الدين الذي يدعو إلى التآخي والتآزر والتضامن وتآلف القلوب، فالتعصب لا يعني بالضرورة إقرار الحق وإنصاف المظلوم، بل على العكس من ذلك. كان يستهدف مؤازرة المتعصب له سواء كان ظالما أو مظلوما. وفي هذا المعنى يقول محمد عابد الجابري: " ورد في لسان العرب أن العصبية هي أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته والتألب معهم على من يناوئهم، ظالمين كانوا أو مظلومين" [14].

وهذا ما اكتشفه عبد الرحمن بن خلدون في تفسيره لحركة التاريخ الإسلامي من بدايته واعتماده على العصبية كعامل أساسي ومفصلي في ظهور واضمحلال هذه الدول، فالعصبية حسب رأيه لعبت دورا محوريا وهاما في عملية التحول السياسي للدول الإسلامية في عصره وقبل ذلك.

المجتمع المدني في ظل العصبية القبلية في الجزائر:

كما سبق الذكر أن مفهوم مصطلح "المجتمع المدني" غربي النشأة، لدى لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني بالجزائر بنفس الرؤى الغربية، فالمعروف عن الجزائر كغيرها من دول المغرب العربي الإسلامي لها خصوصيتها التي تختلف عن الغرب، وكذلك الجزائر هي بلد عربي إسلامي في طور التأسيس لمجتمع مدني بالمنظور الغربي لدى "لا يمكننا أن نضبط هذا المفهوم على الأقل في الوقت الحالي، إلا من خلال بعض التجليات لهذا المفهوم في عناصر ملموسة وواقعية يمكن أن تعبر عن هذا المجتمع" [15]، فيمكن مقاربة هذا المفهوم (المجتمع المدني) على المستوى اللغوي والنظري، ولكن على المستوى التطبيقي والواقعي على الأرض ما زال بعيد المنال مقارنة بنظيره الغربي.

فإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية والمنظمات الإنسانية بالجزائر هي وليدة أحداث تاريخية. حيث كان الربيع الجزائري سباقا في فرض التعددية والمطالبة بالحريات المدنية والسياسية. وقد كرس دستور فيفري(1989)التعددية السياسية بالنص المباشر عليها في

المادة(40) في الجريدة الرسمية "فحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية". [16]

وبهذا الحق أصبحت الجمعيات ذات الطابع السياسي والمدني تنشط، معتمدة في ذلك تخويل الدستور لها بعدم المساس وضرب الحريات الأساسية للمواطن وكذلك الحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم التعرض لها.

وهذا ما أكدته المادة (28) من الفصل الرابع من نفس الدستور(1989) والمخصصة للحقوق والحريات بقولها أن" كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي" [17]. ويعتبر هذا من الإرهاصات الأولى لتكوين مجتمع مدني بالمفهوم الحديث الذي تذوب فيه الفوارق الطبقية والقبلية على حد سواء، فالجميع متساوي أمام القانون، ونص دستور الجزائر المعدل سنة (2008) على أن الشعب الجزائري يمارس السيادة عن طريق الاستفتاء، وبواسطة ممثليه المنتخبين، وأن الدولة تستمد مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب وهذا ما نصت عليه المواد، (31) "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية" [18].

ونصت المادة(41) على أن "حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن" [19].

وتؤكد المادة(42) من دستور الجزائر المعدل(2008) في(الفصل الرابع) وبالتفصيل في حق إنشاء الأحزاب السياسية الممثلة للتوجهات العامة للمواطنين. حيث تؤكد على "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم، والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني، وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، وفي ظل احترام أحكام الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي وعرقي أو أجنبي، أو مهني أو جهوي، ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفترة السابقة.

ويحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، ولا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما" [20].

المادة(43) من نفس دستور الجزائر المعدل(2008) تنص كذلك على "حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات" [21].

من خلال هذه المواد، وأخرى يمكن القول أن الدستور الجزائري سواء(1989) أو المعدل(2008) يضمن حق المواطنة التي هي من مرتكزات ودعائم المجتمع المدني، والمعنى للمواطنة هنا هو بناء مواطن يشارك بفعالية في بناء هذا الوطن عن طريق مؤسساته المدنية وبالتالي تكفل له حقوقه وواجباته بعيدا عن أي تحزب أو تعصب ديني ومذهبي، أو قبلي أو جهوي فنشاط هذا المجتمع المدني الممثل في مؤسساته (أحزاب، جمعيات، منظمات...) يكون بعيدا عن أي انتماءات من هذا القبيل كما سبق ذكرها. فهذه المؤسسات عليها أن تنشط بعيدا عن تأثير هذه العصبيات الدينية والعرقية، واللغوية والقبلية...إلخ، ويخدم بذلك الأفراد والمجتمعات باختلاف انتماءاتها.

فالملاحظ للمجتمع الجزائري أنه خطى خطوة كبيرة نحو الانفتاح السياسي من خلال تأسيس مؤسسات مدنية تدافع على حقوق الأفراد، تماشيا مع متطلبات العولمة التي يعيشها العالم في العصر الحديث، حيث تقلصت المسافات بين الدول وبالتالي بين الشعوب وتداخلت الثقافات والقيم وكل شيء أصبح نسبي من حيث المبدأ، فلا شيء ثابت وكل شيء يتحرك حتى القيم التي كانت تعتبر خط أحمر بالأمس القريب أصبحت اليوم قابلة للتغيير في بعض جوانبها. فالتأثير والتأثر واضح بين المجتمعات والثقافات على اختلاف تنوعاتها. وعلى الرغم من ذلك ما زال هناك عصبيات قبلية تدعو إلى التشبث والوقوف أمام التقدم، التطور التكنولوجي في جميع ميادين الحياة اليومي، وهذا ما يجسده الواقع المعاش، على الرغم من الاختفاء الغير معلن للعصبيات القبلية إلا أننا نلاحظ فاعليتها ظاهرة خصوصا في الجانب السياسي مثلا، حيث تؤكد "رحمة بورقية" "على أننا بالفعل عندما نلاحظ الشكل الذي تأخذه المشاركة السياسية على المستوى المحلي نستخلص أنها تتم عبر

العلاقات القرابية والشخصية، وبل تصبح العلاقات القبلية عنصرا يراهن به في خضم الصراع والتنافس حول السلطة، لتتحول السلطة إلى علاقات زبونيه" [22].

فبدلا من ترك المجال لمؤسسات المجتمع المدني باختلاف تفرعاتها تعمل لكسب أكبر عدد ممكن من حقوق المواطن المختلفة، نجد هذا الأخير يتموقع تحت لواء العصبية القبلية أو اللغوية أو الدينية، أو الأهلية لتحقيق أغراض ضيقة، أو الظهور بمظهر المنتصر للقبيلة أو اللغة، أو العرق... وقد نهى الدين الإسلامي من جهته عن التفاخر بين الناس الذي بدوره يؤدي بهم إلى العصبية القبلية التي تؤدي هي الأخرى بدورها إلى الشقاق والخلاف بين الناس والتفريق بين المجتمع الواحد، بل وتؤدي بهم إلى قطع أواصر الصلة والمحبة بينهم، يقول"د. أكرم ضياء العمري" "لقد اهتم العرب منذ العصر الجاهلي بحفظ أنسابهم والتفاخر بها في الشعر والذي كان يحتوي على مآثر القبائل وأحسابها وبطولات رجالاتها وكرمهم، وكان النسابون ورواة الشعر يتمتعون بمكانة وسط القبيلة، وقد أثارت هذه التوجهات الثقافية العصبية القبلية، ونجم عنها حروب بين القبائل. ولما ظهر الإسلام حرم العصبية القبلية ففي الحديث الشريف "ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية وليس منا من مات على عصبية ". [23] فالإسلام إذن حرم العصبية القبلية وحرم التعصب، وأحل الرابطة الدينية التي هي فوق كل اعتبار. قال الله تعالى:" يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" الحجرات الآية13.

هذا من وجهة نظر إسلامية ودينية، فالعصبية القبلية مرفوضة وممقوتة لدليل الأحاديث والآيات التي تحرم تلك العصبية والانتماء الزائف للنسب، والعرق لغرض دنيوي زائل، وبالتالي أضرارها كبيرة على المستوى الفردي أو الجماعي على حد سواء، فهي تزرع العداوة والبغضاء بين الأفراد والجماعات وحتى بين القبائل والشعوب ولقد مرت الجزائر بتجربة سياسية مريرة جراء هذه العصبية، راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء في ربوع هذا الوطن الحبيب، فالتعصب للدين وللسلطة جعل أخوة الأمس أعداء اليوم. وهذا ما أكدته أبحاث المدرسة الانقسامية مستدلة بالمثل العربي القائل "أنا ضد أخي، أنا وأخي ضد أبناء عمي، أنا وأخي وأبناء عمي على الغريب" [24].

رغم كل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة، ما زالت البنى التقليدية وعلى رأسها القبيلة تلعب دورا هام في الحياة السياسية، وكذا الاقتصادية والاجتماعية، رغم كل ما تعرضت له هذه البنى من صدمات عبر التاريخ. إلا أنها ما زالت واقفة تختفي وتظهر في وقت الحاجة إليها بلباس جديد وقناع مغاير تؤثر في البنية العامة للمجتمع العربي عامة والمجتمع الجزائري خاصة. " فتمظهرات هذا الحراك تختلف من مجتمع عربي إلى آخر، متخذة لبوسات عديدة تتراوح بين الجغرافي المناطقي والاجتماعي الاقتصادي والسياسي الثقافي، فإن جميعها تحرك وفق محركات ترتبط بالبنى التقليدية المهيمنة على المجتمع، والتي كان أهمها البنية القبلية. هذه البنية التي تركت بصمتها على التاريخ الاجتماعي والسياسي العربي، خلفت آثارا لا يمكن إغفالها، ولا نكران بقاياها في المرحلة المعاصرة رغم كل الصدمات التي حصلت لها خارجيا وداخليا" [25]. ولخصها "د.محمد نجيب بوطالب" في ثلاث صدمات أساسية مؤثرة قسمت إلى: 1- صدمة الإسلام، 2- صدمة الاستعمار، 3- صدمة الوطنية [26]. فعلى الرغم من الصدمات هذه إلا أن البنية القبلية وكذا العصبية القبلية استطاعت إعادة بناء نفسها وكيانها مرة أخرى في صبغة جديدة، وخاصة منها في المناطق المتحفظة والمنغلقة متأثرة بالإيديولوجيات المختلفة، وخطابات النخب السياسية العربية من قومية وماركسية وليبرالية ثم إسلامية" [27]. هو ما شهده المجتمع الجزائري مند الاستقلال1962، ومختلف التوجهات التي سادت في فترات زمنية متعاقبة، كل فترة إلا وكان للقبيلة دور عملية التغيير الاجتماعي مؤثرة في القرارات السياسية والاجتماعية والثقافية ومتأثرة بهذه القرارات حتى يومنا هذا. مع الانفتاح على اقتصاد السوق والعولمة التي ليس لها حدود جغرافية بين الدول، ما زالت هذه البنيات والعصبيات القبلية تلعب الدور الفعال في إعادة صنع العصبيات والتكتلات على أسس عرقية، جهوية، طائفية، ... إلخ، وبالتالي صنع القرار السياسي والاجتماعي والديني. فعلى الرغم من نشاطات مؤسسات المجتمع المدني التي أعطت حرية اكبر للفرد للتعبير عن حاجياته المختلفة في المجالات المتعددة، إلا أن هذا الأخير وخاصة في مناسبات عدة، مثل الانتخابات، النزاعات، الأفراح... ما زال يميل إلى التعصب للفرق على أساس عرقي، ديني، جهوي حتى في التعبير عن رأيه في الظواهر الانتخابية نلاحظ مثل هذه التصرفات الغير مبررة اجتماعيا، ولا يقبلها عقل عاقل يميل إلى مرشح من نفس قبيلته أو عرقه، يجعل

له دعاية أكبر، تحسيس الجماعات بضرورة التصويت عليه للم شمل القبيلة، أو العرش أو الجماعة والتمثيل على مستوى أعلى، وهذا كله ضد مبادئ وقيم المجتمعات المتحضرة التي أساس تصرفاتها واتجاهاتها القانون واحترام الآخر، ليس الميل إيديولوجيا أو قبائليا، فهذه العقلية التقليدية حسب رأي الخاصة جعلت المجتمع المدني في الجزائر بمؤسساته المختلفة عاجزا عن القيام بمهامه الذي يفترض أن تكون هذه العصبيات في خدمة الصالح العام، وليس لأغراض شخصية، أو فئوية ضيقة.

فالمجتمع المدني اليوم بالجزائر يعيش اغترابا اجتماعيا حسب تعبير كارل ماركس (1818- 1883) لم تستطيع مؤسسات هذا المجتمع المدني القيام بأدوارها المنوطة بها اجتماعيا من جهة وتدخل العصبيات القبلية والجهوية زاد من عمق الفجوة بينها وبين الأفراد من جهة أخرى، وكأن هذه المؤسسات (المجتمع المدني) غريبة في الوسط التي تنشط فيه وهذا يعرقل عملية التنمية الاجتماعية والثقافية... للأفراد والمجتمعات على حد سواء.

فمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعاني من تحديات العصبيات المختلفة، وفي مواجهة دائمة لها، مما عرقل عجلة تقدم هذه المؤسسات وجعلها تراوح نفسها، وبالتالي فرملة تقدم وتطور المجتمع، فالدولة القائمة على مؤسسات مدنية قوية تتقدم وتتطور وإذا كان غير ذلك تتقهقر وتضعف، وهذا ما أكدته النظريات الاجتماعية الحديثة في دور هذه المؤسسات، وفي نقده للقبلية يقول الدكتور "الشيخ ولد دومان" رئيس التيار الوطني بموريتانيا لقناة DW الألمانية الناطقة بالعربية يقول" القبيلة بنية اجتماعية تقليدية تجاوزها الزمن وباتت تفرق بعد أن كانت تجمع وهي اليوم من أكبر معوقات التنمية والديمقراطية عكس البنى التي يقوم عليها المجتمع الحديث كالحزب والنقابة والشركة، وأعتقد أن بناء الدولة الحديثة يتم حصرا على أنقاض القبيلة وليس من خلالها أو عبرها" ويستدل على ذلك بقوله على أن القبيلة تعبر عن "بنية هرمية تسلطية لا تقبل المساواة ولا تقيم وزنا لحقوق الإنسان، وهي المسؤولة عن الاسترقاق واضطهاد المرأة والنظرة الدونية للشباب بل أنها ظلت وسيلة للضبط الاجتماعي تلجأ لها الدولة في حالات الضعف" [28].

فالمشكلة إذن التي تواجه المجتمعات العربية عامة، والمجتمع الجزائري بصفة خاصة هي أن الأفراد داخل هذه المجتمعات محكومة بعقلية تقليدية يطغى عليها بشكل حاد النسق القرابي الذي طغى على كل شيء في جميع مجالات الحياة المختلفة، حتى في مؤسسات المجتمع المدني

نفسه، نجد هذه الأخيرة تعمل لأغراض شخصية وعشائرية وقبلية ضيقة، " فانضواء الفرد والتفافه حول البنى التقليدية في المجتمع والتي تمثل (القبيلة والطائفة والأسرة) تشكل عبئا على المواطنة لأنها تحاول أن تكون بديلا عنها، وتقوى حينما تضعف المؤسسات الحديثة، فيستعين الفرد بها (القبيلة أو الطائفة) كي تحقق له الحماية واسترجاع حقوقه، وتحقيق الحماية الذاتية من خلالها أو كما يقول الدكتور "فالح عبد الجبار" أصبحت شبكات التضامن الدينية والعشائرية والمحلية بكل أشكالها تقوم اليوم مقام مجتمع مدني مغيب" [29].

فطلق العنان للقبلية والعشائرية والطائفية يهيئ الجو ويوفر الظروف الملائمة لولادة "كاريزمات" جديدة التي بدورها يفسح لها المجال داخل الوحدات الاجتماعية للنشاط. وبالتالي تتشكل الزعامات التقليدية التي تشتغل ولاءات وثغرات هذه البنى الاجتماعية لتحقيق أطماعها ومصالحها، وتحتفظ بزعامات موروثة، وتحصيلا لمراكز مرموقة وامتيازات جديدة، فتصبح هذه البنى تمثل بؤر التصادم والأحقاد والضغائن، وبالتالي تزعزع الرابطة الوطنية، وتضعف عمل المجتمع المدني ومؤسساته، ويصبح هذا الأخير أداة لتوسيع الهوة بين المواطن والدولة، وبين الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى. ويقول "بوزياني الدراجي" "تبين لي عندما تأملت الأحداث التاريخية، التي عرفتها بلاد المغرب الإسلامي، أن ظاهرة العصبية القبلية في هذه الربوع وقفت في طريق أي مسيرة تنظيمية أرادتها أو قررتها الدول التي نشأت في هذه الديار، بحيث كانت العصبية دوما بمثابة حجر عثرة بل غدت معول هدم وتدمير لكل خطوة حضارية تخطوها أي دولة من تلك الدول. كما صدمني أيضا ذلك التفكك الاجتماعي، والانحلال السياسي السائدان في المجتمعات المغربية بكاملها، بسبب القبلية المهيمنة على هذه البلاد." [30]

النتائج

- المجتمع المدني في الجزائر باختلاف مؤسساته مازال لم يفعل بعد إذ لاتزال العلاقة التي تربط السلطة بمختلف هذه المؤسسات (من الأحزاب، الجمعيات، منظمات...) علاقة تبحث عن هوية، كيف ذلك؟ لان السلطة الحاكمة تريد أن تكون هذه المؤسسات تحت رعايتها وامتدادا لها من خلال تقيد وتوجيه نشاطها في حين مؤسسات المجتمع المدني تبحث في فضاءات خاصة بها، هذه جدلية(بين السلطة والمؤسسات المجتمع المدني) فتحت الباب أمام

التعصب القبلي والبحث عن انتماءات أخرى لا تخدم الصالح العام، بل العكس تخدم فئة معينة.

- عدم مراعاة الخلفية الاجتماعية والدينية والثقافية للمجتمع المحلي عرقل عمل مؤسسات المجتمع المدني.

- المجتمع المدني باختلافه مؤسساته يكاد يكون مغيب في الوسط الذي ينشط فيه رغم الجهود المبذولة للارتقاء بالفرد والجماعة إلى حياة أفضل، التوظيف السياسي للعصبية القبلية أيقض تلك النزعة القبلية لتظهر مرة أخرى بتوب جديد.

- على الرغم من الانفتاح السياسي والإصلاحات العديدة الأخيرة التي شهدتها الجزائر والتي تحث على قيم الفكر الديمقراطي وإتاحة الفرص للجميع، فالمجتمع المدني على اختلاف مؤسساته (الاجتماعية، الثقافية، الدينية، الاقتصادية...) مازال لم يرقى إلى تطلعات المجتمع في وجود مثل هذه العصبيات القبلية والجهوية.

- الفراغ السياسي بالجزائر شجع على التعصبات القبلية والميل إيديولوجيا إلى تكتلات لا تخدم الصالح العام.

- عوامل الخوف وعدم الاطمئنان التي يعيشها الفرد داخل المجتمع جعل العصبية القبلية والجهوية والدينية تنشط بوتيرة أكبر وعودة ظاهرة القبلية بعد كمون.

خاتمة

في ختام مداخلتي هذه أردت أن أقول أن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، مند عقدين من الزمن ودخولها التعددية السياسية من بابها الواسع وانفتاحها على العالم الديمقراطي بتبنيها مفاهيم ورؤى اجتماعية كالمجتمع المدني وغيره لتسهيل حياة الأفراد والجماعات على حد سواء، مازالت النظرة إلى هذا الانفتاح نظرة قبلية تهيمن عليها العصبية القبلية مما عرقل إلى حد بعيد مشاريع وتطلعات تلك المؤسسات ذات الطابع المدني التي من سيمها الموضوعية في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية...الخ بطريقة عقلانية يحكمها القانون وليست الانتماءات الحزبية أو العشائرية أو القبلية. فالسؤال المطروح هل هذا يوحي على أننا مازلنا مجتمعا تقليديا بغطاء حداثي؟، أم لم يحن الوقت بعد لمثل هذه التغيرات ؟ أم أن هناك

عناصر أخرى فاعلة أكثر تأثيرا ساعدت في تنامي ظاهرة العصبية القبلية في ظل وجود مجتمع مدني غير فاعل؟.

المراجع :

[1]- الجنحاني، الحبيب المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، العدد 04 الكويت 1999 ص36.

[2]- أماني قنديل– الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون طبعة، القاهرة، 2008، ص15

[3]- عاطف أبو السيف، المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، عمان 2005ص 105.

[4]- حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها. مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الأولى، بيروت 2005ص 159.

[5]- هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر1989- 1999مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مارس 2006ص28.

[6]- هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر، المرجع نفسه ص30.

[7]- ناهد عز الدين، المجتمع المدني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة 2000 ص39.

[8]- "صامويل هانتجتون" الموجة الثالثة "التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصبلح، القاهرة، 1991، ص167.

[9]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر- دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت 2012ص 15.

[10]- محمد نجيب بوطالب- المرجع نفسه ص ص (32- 33).

[11]- أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، مجلد 11، 1955 ص141.

[12]- محمد عابد الجابري، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة السادسة، بيروت، 1994 ص 165.

[13]- محمد عابد الجابري، العصبية والدولة، المرجع نفسه ص ص (165- 166).

[14]- محمد عابد الجابري، المرجع نفسه ص 167.

[15]- الزهرة، الصروخ، المجتمع المدني في المغرب، المفهوم والتجليات، الإصلاحات الدستورية في المغرب العربي، سلسلة ندوات، مناظرات رقم15، مراكش 2002 ص96.

[16]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 40.

[17]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع نفسه، المادة 28.

[18]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2008، المادة (31).

[19]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع نفسه المادة (41).

[20]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع نفسه المادة (42).

[21]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع نفسه المادة (43).

[22]- رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة، طبعة أولى، بيروت، لبنان 1991 ص165.

[23]- www.alukah.net/web/trifi/0/31576.

[24]- محمد نجيب بوطالب- الظواهر القبلية والهوية في المغرب العربي المعاصر. المرجع نفسه ص30.

[25]- محمد نجيب بوطالب – الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية – (سلسلة دراسات وأوراق بحثية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2011 ص 03.

[26]- أنظر: محمد نجيب بوطالب الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية- المرجع نفسه ص (05).

[27]- محمد نجيب بوطالب، المرجع نفسه ص (05).

[28]- القبلية في موريتانيا تكريس الطبقية أم إطار للتكافل الاجتماعي www.dw.com.

[29]- شمخي جبر – الحوار المتمدن- المجتمع المدني، العدد 1288- 2005 الرابط الإلكتروني www.ahewar.org/debat.art.aspaid

[30]- بوزياني الدراجي – العصبية القبلية – ظاهرة اجتماعية وتاريخية (على ضوء الفكر الخلدوني)، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، الجزائر2003 ص (01).